الفصل العشرون

التربية والتعليم

ومن المعابر ذات التأثير الشديد ، التى استخدمها الغرب فى تصدير حضارته ، أو الجانب الضار منها : معبر التربية والتعليم ، إن بلداً إسلامياً واحداً من البلاد التى خضعت لنفوذ الغرب لم يسلم من هذه الآفة المدمرة الخطيرة ، صحيح أن درجات التأثر تختلف قوةً وضعفاً ، ومع هذا فإنه سرطان فكرى مدمر لعقول أبناء المسلمين . ولا أظن القارىء فى حاجة إلى تذكير بالمدارس والمعاهد والكليات المنتشرة الآن فى العالَم الإسلامى ، وتتبع دولاً أجنبية كفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا ، وتهتم هذه الدور ببث الفكر والثقافة الغربية بجانب التعليم الوطنى للبلد الذى تباشر نشاطها فيه .

ومما يزيد فى خطورة هذا النوع من التعليم الأجنبى أنه يبدأ من رياض الأطفال حتى الحصول على الشهادة التى تؤهل الطلاَّب والطالبات لدخول الجامعة ، والمرحلة قبل التعليم الجامعى هى مرحلة التأسيس والبناء . ولا يُتصور أن طالباً قضى أربع عشرة سنة من أخصب سنى حياته إذا رُبِّىَ على منهج معيَّن ، أن تفلح الجامعة فى إحداث تغيرات فى فكره أو تصوراته ، وبخاصة أن الجامعة لا تُدخل فى حساباتها إلا الجانب العلمى الذى تتضمنه مناهجها ، أما التوجيه الخُلُقى وما ينبنى هو عليه من أصول العقائد فلا وجود له فى الجامعة . فكليات الطب والهندسة والحقوق والزراعة والتجارة تؤهل خرِّيجها

للتخصص فى هذه الفروع العلمية ولا شأن لها بالثقافة الإسلامية ، وهكذا كل المعاهد والكليات .

ومن الجوانب الخطرة فى هذا النوع من التعليم - كذلك - أنه يفوق فى نظافته وجديته وآثاره التربوية والتعليمية المدارس « الميرى » فكل شئ فيه - أعنى التعليم الأجنبى - رائع ومذهل : الأبنية والحجرات والنظافة تبلغ فى دور هذا التعليم درجة لا تجد لها مثيلاً فى المدارس « الميرى » ، زِىّ الطلاّب والطالبات موحد ونظيف ومنسق ، الواجبات التى يكلّف بها التلاميذ مكثفة ومُعَدَّة إعداداً طيباً ، متابعة المعلمين لأعمال التلاميذ جيدة للغاية . وهذا فى نظرى نوع من الدعاية للتعليم الأجنبى ، وإلى جانب هذا نجد كثيراً من المدارس « الميرى » مناظرها كئيبة ، وأفنيتها تشبه مقالب « القمامة » ، ومستوى التحصيل فيها هابط ، والواجبات المنزلية هزيلة ، ومتابعة المعلمين لأعمال التلاميذ روتينية ؟!

ونتيجة لهذه المفارقات كان التعليم الأجنبى يصل عندنا إلى درجة التقديس ، والتعليم « الميرى » إلى درجة التندر ، فيكفى فخراً أن يقول الأب : ابنى أو ابنتى فى مدرسة أجنبية (؟!) ، ويكفى تواضعاً أن يقول آخر : ابنى فى مدرسة عربى (؟!) .

* *

● تجاوز المهمة :

لو وقف التعليم الأجنبى فى البلاد الإسلامية عند المهمة الشريفة وهى التربية والتعليم على الأسس المقررة مع تعليم التلاميذ بعض اللغات الأجنبية لكان ذلك محمدة ، ولكنه يتجاوز المهمة المعهودة إلى أمور محظورة ، وقد تورطت بعض هذه المدارس فى تنصير فتاة ، وحدثت مشكلة بين المدرسة وبين أسرة الطالبة ، فماذا حدث بعد ذلك يا ترى ؟

امتنعت الطالبة عن الإقامة مع أسرتها ، وألحقتها المدرسة بإحدى دور رعاية المسنين كمشرفة على رعايتهم مساءً ، ومدرِّسة بالمدرسة - إياها - صباحاً .

وتقدمت الأسرة ببلاغات رسمية للمسئولين ، وبعد لأى تقرر مواجهة بين جميع الأطراف : ناظرة المدرسة - وهى أجنبية - وأسرة الطالبة ، والطالبة نفسها ، وتمت المواجهة فى أحد أقسام شُرطة القاهرة ، وأشرف عليها مدير نيابات القسم . ثم أتدرى ما حدث فى هذه المواجهة ؟! إليك الآتى :

* اتهمت الفتاة أباها بالجنون وأمها بالكذب أمام مرأى ومسمع من مدير النيابة ورجال الشُرطة .

* وفى نهاية المواجهة خرجت الفتاة إلى دار رعاية المسنين وتركت أباها وأمها (؟!) .

* طلبت الأسرة من مدير النيابة أن يجبر الفتاة على الذهاب مع أسرتها . وكان جواب السيد مدير النيابة : ابنتكم بلغت سن الرشد فهى حرة فى تصرفاتها ، والقانون لا يسمح لى بإجبارها على الذهاب معكم (؟!!).

أبعد هذا من عجب عزيزى القارىء .

* أما ناظرة المدرسة فنفت تدخل المدرسة فى عملية التنصير واستندت إلى نفس ما استند إليه مدير النيابة : البنت كبرت وهذا اختيارها ولم يجبرها أحد على التنصير (؟!!)

هذه واحدة .. أما الثانية :

فقد نشرت الصحف أن وزير التربية والتعليم أصدر أمراً بوقف نشاط مدرسة « أجنبية » بالدقى ، والسبب أن المدرسة استوردت قصة منافية للآداب والتقاليد الإسلامية ، وقررت تدريسها على « الطالبات » كنموذج تطبيقى للغة الأجنبية التى تنتسب المدرسة إلى الدولة المتحدثة بها ، كما أمر بإجراء تحقيق فى الموضوع .

هذان الانحرافان حدثا عام ١٩٨٧ . أما النموذج الثالث للانحراف ، فقد حدث عام ١٩٨٨ فى بداية الدراسة ، حيث اكتشفت الوزارة أن بعضاً من المدارس الأجنبية تدرس مواد باللغات الأجنبية من المواد التى تحتم لوائح الوزارة للتعليم الخاص الأجنبى تدريسها باللغة العربية .

وهذا يمثل اعتداءً خطيراً على قِيَم الأمة ، ويستهدف ضعف الخرِّيجين فى لغتهم ولغة دينهم وآبائهم وأجدادهم وتراث أمتهم وهو مصير مؤسف . وخطط التعليم الأجنبى غير المرئية تجعل هذه المهمة من الأوليات .

أضف إلى هذا أن من تقاليد المدارس والمعاهد الأجنبية فى مصر وفى غير مصر الحرص على إستمرار الصلة بينها وبين خرِّيجها من خلال جمعية تسمى : « جمعية الخرِّيجين » وتعمل على عقد اللقاءات والاجتماعات بينهم وبين إدارة المدرسة ، ومن غير شك فإن كثيراً من خرِّيجى هذه المدارس يشغلون مناصب مهمة وحساسة فى الدولة ، واستمرار الصلة بينهم وبين مدارسهم يملأ نفوسهم بالولاء لها .فيعملون على قضاء مصالحها وتسهيل مهماتها فى مؤسسات ودواوين الدولة ، ويكونون شفعاء نافذى الرجاء لها إذا وقعت فى أخطاء وإن كانت متعمدة فإذا وضعنا فى الاعتبار أن دور التعليم الأجنبى لبهاظة تكاليفه لا يستمتع به إلا أبناء ذوى الثروة واليسار فى مصر ، فإن معنى هذا أن التعليم الأجنبى يستأثر بالصفوة من أبناء الوطن ، الذين سيشغلون مناصب القيادة والتوجيه العليا فى البلاد . وهذا يسهل لأوروبا تصدير حضارتها « مجاناً » ويتحقق الأمل الذى أوضح عنه « اللورد كرومر » من قبل .

وهو أن سياسة الإنجليز لن تجد لها متنفساً فى مصر إلا على أيدى جيل يتربون تربية أوروبية ، أو على حد قوله : « سنحكم مصر بعد خروجنا منها برءوس مصرية ، وعقول أوروبية » (؟!) .

* *

● كلية ڤيكتوريا :

والشئ بالشئ يُذكر ، والحديث ذو شجون - كما يقولون - وما دام الحديث قد تطرَّق إلى دهاء « كرومر » فإن المناسب هنا أن نشير إلى كلية ڤيكتوريا بالإسكندرية والمقصود منها .

علت الضجة من المندوبين والمعتمدين الإنجليز فى عهد الاحتلال البريطانى لمصر من صلابة الأزهر ، الذى كان يهيمن على التعليم الوطنى فى مصر . فقد

حال التعليم الأزهرى دون تحقيق مطامع الاحتلال فى طبع المصريين بطابع الحضارة الغربية ، وفرض المحتلون التعليم باللغة الإنجليزية فى جميع المدارس المنشأة خارج نطاق الأزهر ، ولما تولى سعد زغلول نظارة المعارف أعاد التعليم باللغة العربية تحت ضغط شعبى عارم .

ولكن الدهاة من ممثلى الاحتلال البريطانى ، وفى مقدمتهم « اللورد كرومر » لم تعيهم الحيل فقد اهتدى « كرومر » إلى إنشاء كلية تبدأ بالتعلم من الصغر ، وكانت هذه الكلية هى كلية ڤيكتوريا واختار أن يكون مقرها فى الإسكندرية ، وفتحت الكلية أبوابها أمام أبناء مصر وغيرهم . ورسم سياسة التعليم فيها الإنجليز أنفسهم ، واستقدموا لها المدرسين والمعلمين من إنجلترا ليكونوا أمناء على تنفيذ المخططات المرسومة من قِبَل حكومة صاحبة الجلالة .

قضى « كرومر » فى مصر ما يقرب من ربع قرن ، يوطد أقدام الإنجليز فيها حضارة فكراً ، ويعمل جاهداً على إزالة الكراهية من نفوس المصريين تجاه الغرب وحضارته بصفة عامة ، ثم تجاه الإنجليز بصفة خاصة ، فكانت كلية ڤيكتوريا من أسس هذا التحول المرتقب . إنها كلية لتخريج القادة المتفرنجين أصحاب الأسماء والرءوس المصرية ، التى تحمل عقولاً أوروبية . وقد نجح « كرومر » فى هذا المجال أيما نجاح ، وسجل هذه الحقائق فى كتاب ألّفه عن نشاطه فى مصر بعد عودته إلى بلاده .

ثم جاء « اللورد لويد » ، وهو من الدهاة الذين مثلوا الاحتلال الإنجليزى فى مصر ، وألقى خطبة عام ١٩٣٦ فى كلية ڤيكتوريا (إياها) وتحدّث عن أمل بلاده فى طلبتها بعد التخرج ، فكان مما قال : « كل هؤلاء لا يمضى عليهم وقت طويل حتى يتشبعوا بوجهة النظر البريطانية ، بفضل العِشرة الطويلة بين المعلمين - يعنى الإنجليز - وبين التلاميذ ، فيصيروا قادرين على أن يفهموا أساليبنا ؟! ويعطفوا عليها .. » ؟!

وكان « اللورد كرومر » قد استقدم قبل عودته إلى بلاده القسيس الماكر

« دانلوب » ، وعيَّنه مستشاراً للمعارف المصرية ، وكان علْية القوم من المصريين ينادونه بـ « يا سيادة المستشار » ؟! وقد فهم الرجل - دانلوب - المهمة التى استُقدم من أجلها فهما جيداً ، وأخلص لها كل الإخلاص : إنها تغريب التعليم ، ومحاربة الأزهر وما يمثله من قِيَم ، وما يبثه من معارف وعلوم . ومن دهائه الخبيث : أنه ترك الأزهر فلم يمدحه ولم يذمه ، ومع هذا فقد حاربه حرباً شعواء صامتة .

فقد أنشأ هذا الداهية الحاقد المدارس المدنية المناوئة للأزهر ومناهجه ، ووضع المناهج الحديثة ، وأحل اللغة الإنجليزية محل العربية فى التعليم ، وصنَّف المعلمين أصنافاً كان أنزلهم درجة هو معلم اللغة العربية والدين الإسلامى(؟!)راتبه أقل مِن بعض فرَّاشى المدرسة (؟!) ومنزلته الأدبية أحط المنازل وجدوله مؤخر إلى نهاية اليوم الدراسى حين يبلغ السأم بالتلاميذ مداه (؟!)

والمادة العلمية التى عُهِدَ إليه بتدريسها هزيلة ، ولا رأى له فى شئون المدرسة . إنها عمليات انتحار بطىء كما ترى . والسبب أنه مدرس الدين الإسلامى واللغة العربية ، وأنه من أبناء الأزهر . والدين الإسلامى واللغة العربية والأزهر ، كلمات لها دوى القنابل وآثارها فى آذان الإنجليز ونفوسهم ، وهى القلاع التى تحصَّن بها الوطن ، والصخور التى تحطمت عليها آمال الأعداء ، لذلك كانت مهمة « دانلوب » القضاء على الأزهر والعلوم التى ينشرها تمهيداً للقضاء على العملاق نفسه (الإسلام) .

وكما يقول الشيخ محمد قطب : إن خطة « دانلوب » بعثت الكراهية والاحتقار فى نفوس التلاميذ نحو مدرس اللغة العربية والدين . ثم انتقلت تلك الكراهية وذلك الاحتقار إلى اللغة العربية نفسها . ثم انتقلت أخيراً إلى المكتوب باللغة العربية ، وفى مقدمته القرآن والسُنَّة ، ثم تراث الأمة كله من يوم نزل القرآن إلى العصر الحديث .

خطة ماكرة كما ترى وضعها ونفذها القس الحاقد « دانلوب » وكانت الضربة القاضية على منزلة الأزهر ومستقبله سياسة الرواتب والأجور التى وضعها

الاحتلال البريطانى ، إذ جعلت راتب خرِّيج المدارس المدنية (الدانلوبية) أربعة جنيهات فى الشهر . أما راتب خرِّيج الأزهر بعد مضى أكثر من عشرين عاماً يقضيها فيه طالباً ، فقد حُدِّد بمبلغ ١٢ (مائة وعشرين) قرشاً ، وهذا بدوره جعل الناس يوجهون أبناءهم للتعلم فى المدارس المدنية ، ويُعرِضون عن الأزهر . الذى أصبح ملجأً لأبناء الفقراء الذين لا يجدون ما ينفقون (؟) وهذه السياسة هى التى نهجها الإنجليز فى الهند من قبل .

* *

● استمرار هذه المساوىء :

منزلة تعليم اللغة العربية والدين الإسلامى لم تتحسن كثيراً حتى بعد رحيل الاستعمار .. الاستعمار رحل ؟ نعم أما السياسات فما تزال موجودة إلى الآن . فتشويه سمعة اللغة العربية وتزهيد الطلاَّب فيها ما يزال قائماً على أشده . وهذا حيف وسخف وحماقة . أما الدين فإن الحيف الواقع عليه أشد وأمر . وإن شئت فزر أية مدرسة تر حصص الدين فيها مهملة كل الإهمال من عدة نواحٍ ..

فأكثر الذين و « اللذينات » - إن جاز هذا التعبير - يدرسون الدين غير مؤهلين لتدريسه بالمرة .

ثم انظر إلى اختيار الزمن الذى تُوزَع فيه الجداول الدراسية لحصص الدين ، تجده الزمن الأخير فى اليوم الدراسى ، نفس المنهج المتبع قديماً فى عهد الاحتلال ، ومن خلال تجارب شخصية فإن التلاميذ فى هذه الفترة لا يفكرون إلا فى « توضيب » حقائبهم وانتظار صوت « الجرس » للانصراف إلى المنازل ونصيب الدين حصة واحدة يتيمة فى الأسبوع موزعة على فروع المادة ، ودرجات الدين لا ينتفع بها التلميذ فى مجموعه العام ؟!

ولعلك تسأل . وما صلة هذا بتصدير الحضارة الغربية إلى بلاد الإسلام ؟ والجواب :

إنك تذكر ما تقدَّم من خطتى : التفريغ والملء . وإهمال الدين ، والكراهية للغة العربية من عوامل تفريغ العقول من قِيَم الأمة ، وهذا مهم لخطة

الملء حين لا تجد لها مزاحماً فى العقول . فتتوطد أقدامها ، وتستقر . وما جعل اللّه لرجل - ولا لامرأة - من قلبين فى جوفه .

وما سلكه الاستعمار فى مصر ، سلكه فى غيرها من بلاد المسلمين ودول شمال غرب إفريقيا ، من أظهر النماذج على ذلك : لقد أمات الاستعمار الفرنسى اللغة العربية تماماً فى تلك البلاد . وأحلّ محلها اللغة الفرنسية ، وقد سمعتُ كثيراً من أبنائها إذا تحدث باللغة العربية تحدثها بلغة الخواجات تماماً .

ولم يقتصر دور الاستعمار الفرنسى فى تلك البلاد على قتل اللغة العربية وحدها . بل أضر بالكثير من الجوانب الخُلُقية والتشريعية والعادات والتقاليد . وقد نجح فى تكوين عملاء مخلصين له ، مثل الطاهر بن جلون الذى كتب قصة يسخر فيها من الإسلام والمسلمين ، ويصوِّر بعض الزناة وشاربى الخمور من المسلمين وهم يقرأون القرآن ويشكرون اللّه لأنه متعهم بالملذات الحرام ؟!

ومنهم مَنْ يسمى : « كاتب ياسين » الذى هلك فى هذا الشتاء (٨٩ - ١٩٩٠) فقد وجِّهت إليه هيئة الإذاعة البريطانية أسئلة مريبة ، وكانت الإجابة كفراً بواحاً .. قالت له الهيئة فيما أذكر : هل صحيح أن عودة الإسلام هى الحل ؟! فأجاب : الحل ألا يعود الإسلام ؟!

وقالت له الهيئة : هل ترى الآن للإسلام عدواً ؟!

فأجاب : عدو الإسلام هو الإسلام نفسه ؟!

هذه نماذج حية لصور الحضارة الغربية التى صدَّرها الاستعمار ، وما يزال يُصدِّرها - إلى بلاد المسلمين ، والمسلمون فى غفلة عما يُراد بهم ، بل إنهم ليسوا فى غفلة وإنما هم متغافلون عما فيه تدميرهم وهلاكهم ، وهم بين مخالب الصقور وبراثن الأسود . وواقع قادة المسلمين وأمرائهم الآن هو ما عناه الشاعر :

مَن يهن يسهل الهوان عليه ما لجرحٍ بميت إيلام ؟!

* *

● فى التشريعات والتقنينات :

الجانب التشريعى والتقنينى من أنجح الجوانب التى استطاعت أوروبا السيطرة عليها ، لا نقول بتصدير حضارتها إليها فحسب لأن التصدير وحده لا يفى بتصوير حقيقة الواقع فى هذا المجال . فالتصدير مع المناعة من الاستهلاك أمر محدود الخطر والضرر ، ولكن أوروبا تجاوزت - هنا - مرحلة مجرد التصدير إلى مرحلة التوظيف لما صدَّرت فى شئون المسلمين التشريعية ، حيث تغلغلت قيمها ومبادئها فى هذا الشأن ، واشتد خطرها وتفاعلها فى كل صغيرة وكبيرة فى شئون الحياة . وانحسرت أمام هذا التفاعل أصول الشريعة الإسلامية وقواعدها وتوجيهاتها إلا فى أضيق الحدود ، ولم ينج من هذا الخطر إلا القليل النادر من البلاد الإسلامية . أما الكثرة الكاثرة فقد ارتمت فى مخالب التشريعات والقوانين الأوروبية ، وانغمست من أخمص القدم إلى فروة الرأس .

صدَّرت إلينا أوروبا نظمها التشريعية فى شكل المبادىء الدستورية العامة ، وفى أشكال جزءياته ودقائقه . وتقبلناها نحن بصدر رحب تحت تأثير عوامل كثيرة مهَّدت لهذا التقبل ، ومع كثرة تلك العوامل فإنها ترجع إلى ضابط واحد قد أشرنا إليه مراراً من قبل . وهو أن أوروبا طبعت عقولنا الحديثة بطابع عقولها ، وهيأت كثيراً منا للترحيب بحضارتها واعتبارها المنبع الأمثل لإدارة شئون الحياة . والمبادىء الدستورية التى صدَّرتها إلينا هى فى الواقع بمثابة « بوابة واسعة » زحف من خلالها جيش عرمرم من القواعد والمواد القانونية ، أو أنشأنا نحن ذلك الجيش العرمرم بمحض إرادتنا بعد أن تم صهر عقولنا وفكرنا وأعيد تشكيلها فى قوالب أجنبية خالصة .

* *

● الديمقراطية :

هذه هى البوابة الواسعة التى تقدَّمت الإشارة إليها . إنها الآن هى « الإله » المعبود الذى يسبح بحمده كثير من قادة المسلمين ، ويعتبرون أنفسهم ، وهم يتغنون بالديمقراطية هذه ، أنهم رسل العدل ، وملائكة الرحمة ، وأحباء الملايين ؟!

● ما هى الديمقراطية ؟

يقولون : إن الديمقراطية هى « حكم الشعب » وهذه هى الترجمة الحرفية لمعنى « الديمقراطية » وقد لحظ بعض فقهاء القانون أن فى هذا التعبير قصوراً . إذ ما المراد من « حكم الشعب » ؟! هل الإضافة فيه للفاعل ، فيكون المراد : الشعب يحكم نفسه ، وإذا كان هو المراد فإن هذا المعنى « فضفاض » وغير واقعى لأنه لم يُعهد أن شعباً حكم نفسه ، أى كل الشعب حكم كل الشعب !! أما إذا كانت الإضافة فيه للمفعول ، فيكون المعنى : الحكم الواقع على الشعب ، ولو كان الحاكم له فرداً مستبداً .

أشار أستاذنا المرحوم عباس محمود العقاد إلى هذه الاحتمالات فى إجمال ، فصَّلناه - نحن - نوعاً من التفصيل .

وبعيداً عن فلسفة التعريفات فإن المراد من الديمقراطية هى حرية الأمة أو الشعب فى :

* بِمَ تُحكم وتُساس ؟

* وبمن تُحكم وتُساس ؟

يعنى أن الناس أحرار فى وضع الأصول والقواعد التى يصبح الحكم فى المنازعات والتخطيط فى السياسات وإدارة شئون الحياة وفقاً لتلك الأصول والقواعد . ولا تستمد تلك الأصول من جهة أو مصدر للإلزام خارجاً عن إرادة الشعب نفسه . هذا بالنسبة للعنصر الأول : بِمَ تُحكم الأمة أو الشعب وتُساس ؟

أما العنصر الثانى : بمن تُحكم وتُساس . فالأمة أو الشعب هى صاحبة الاختيار للإدارة العليا الحاكمة .

هذا هو المراد - فى إيجاز - من « الديمقراطية » كما شاع بعد الثورة الفرنسية عام ١٧٩٨

فالديمقراطية - كما ترى - لُحمتها وسُداها التشريع الوضعى الذى ينشؤه البَشر . فالحكم يكون باسم الشعب لا باسم مصدر آخر سواه . والسيادة للشعب لا لمصدر آخر سواه ، والشعب هو الذى يختار الإدارة العليا الحاكمة شريطة أن تكون مقيَّدة بالتشريع الذى أنشأه الشعب وارتضاه بمحض إرادته الحرة .

والشعب له كامل الحرية فى التشريع . وإذا لم تلتزم الإدارة العليا الحاكمة بالقانون الذى أقره الشعب فإنها تكون قد انتهكت حُرمة الإرادة الشعبية ، وللشعب حينئذ عزلها لانحرافها وخيانتها لإرادة الأمة .. ؟!

وفى ظل هذا المفهوم (المبدأ الدستورى العام) شاعت مصطلحات أو شعارات أخرى مثل : السيادة للقانون ، أو سيادة القانون . الأمة مصدر السُلطات ... إلخ .

وتسأل : أين اللّه وشريعته فى الديمقراطية ؟!

والجواب فى إيجاز : لا سلطان له ولا لشريعته ؟! وإلاَّ فلا ديمقراطية إذن ، ولا إرادة حُرَّة للأمة ؟!

* *

● تسرب المبدأ إلى بلاد الإسلام :

نشأت الديمقراطية والأفكار المنبثقة عنها فى العصر الحديث على أيدى الثوار فى فرنسا . إذ كان من مقررات الثورة فور بسط نفوذها فى الغرب المبادىء الديمقراطية الآتية :

* إن الحكم يكون باسم الشعب لا باسم اللّه (؟!)

* إقرار الحريات الشخصية ، فليس فوق إرادة الإنسان قوة تتحكم فى تصرفاته أو تملى عليه وجهة معيَّنة (؟؟)

* إن الدين مسألة شخصية متروكة للفرد إن شاء أن يتدين فليتدين (؟!) وإن شاء ألا يتدين فلا يتدين (؟!)

* العلاقة الدينية تكون بين العبد وربه ولا سلطان لها فوق ذلك (؟!)

* إحلال القانون الوضعى محل التشريع السماوى (؟!)

* فصل الدين عن السياسة (؟!)

* وما لبثت هذه الأفكار حتى صدُرِّت - مبنى للمجهول - إلى العالَم الإسلامى إلا ما عصم اللّه .

وقد مرَّ بنا من قبل أن البلاد التى خضعت للاحتلال الأجنبى كالهند ومصر وغيرهما بادر الاحتلال بإلغاء العمل بأحكام الشريعة فيها ، وأحلَّ محلها التشريع الوضعى .

وفى مصر مهَّدت الحملة الفرنسية لجعل مصر مناخاً مناسباً للتأثر بالتشريعات الغربية ، ثم جاء الاحتلال البريطانى فخطا خطوات واسعة فى هذا الميدان ، ووجد عملاء مخلصين له فى تحقيق أغراضه ، وفى مقدمتهم أحمد لطفى السيد الملقب بأستاذ الجيل الذى نادى بفصل الدين عن السياسة بدعوى معسولة . وماكرة خبيثة ، فكثيراً ما كان يقول : « إن الدين شئ نبيل وجميل ، ولكن محله « القلب » أما السياسة فدنسة فلا يجوز أن يختلط بها الدين حتى لا تدنسه » [1] . وهذه هى نفس السياسة التى أقرتها الثورة الفرنسية كما أشرنا من قبل .

وكان الشيخ محمد عبده يلعن السياسة ومشتقاتها ، وهذا يوحى للعامة بصدق ما ردده أستاذ الجيل .

وقد أشرنا من قبل أن رفاعة الطهطاوى ترجم القانون الفرنسى للعربية وأبدى

---

(١) ولِمَ لَمْ يسمح « لطفى » للدين بأن يطهر السياسة من دنسها .. ؟!!

إعجابه البالغ به ، كانت هذه العوامل مما سهَّل على أعداء الإسلام إزاحته عن الساحة .

وبقى شخص آخر سهَّل تسهيلاً مباشراً لإحلال القانون الفرنسى محل أحكام الشريعة ، ذلك الشخص هو الخديو إسماعيل ومعه رئيس وزرائه نوبار باشا الأرمنى الجنسية ، النصرانى العقيدة . فقد عملا رويداً رويداً على تنحية أحكام الشريعة وإحلال القانون الوضعى محلها ، وبخاصة فى مجال العقوبات والاقتصاد . فأول مَنْ أقر التعامل بالفوائد الربوية هو الخديو إسماعيل ؟!

والآن يعلم جميع الناس أن قانون العقوبات المعمول به فى مصر هو قانون وضعى ، وقد ترتب على هذا وقف العمل بالحدود الشرعية تماماً . وما تزال الدولة تُسوِّف الوعود بتطبيق الشريعة ؟!

وبعد إقرار العمل بالقوانين الوضعية وتعطيل أحكام الشريعة هَبَّ فريق من المسلمين يدافعون عن هذه الردَّة ومنهم الشيخ محمد رشيد رضا تلميذ الشيخ محمد عبده . فله فتوى مدوَّنة ومشهورة تحايل فيها كثيراً على إقرار العمل بالقانون الوضعى ، كما حاول فيها تحريف معانى الآيات الثلاث الواردة فى سورة المائدة ، والتى تقضى أولاها بـ : ﴿ وَمَن لَّمْ يَحكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الكَافِرُونَ ﴾ (١) وتقضى الثانية بـ : ﴿ وَمَن لَّم يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (٢) وتقضى الثالثة بـ : ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الفَاسِقُونَ ﴾ (٣) .

ثم ينتهى الشيخ رشيد رضا بأن إبطال العمل بأحكام الشريعة واستبدال القوانين الوضعية بها ضرورة لجأ إليها الحاكم (؟؟) (٤) وهكذا وجد أعداء الإسلام

---

(١) المائدة : ٤٤ (٢) المائدة : ٤٥ (٣) المائدة : ٤٧

(٤) انظر الفتوى بطولها رقم (٧٧) من فتاوى المجلد السابع من المنار ، وانظر تعقيبات مفيدة عليها للشيخ محمد قطب فى هوامش الصفحات (٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠) من « واقعنا المعاصر » .

عملاء يمهدون له الطريق لضرب الإسلام وعملاء آخرين يبررون له - بعد الضرب - ما اقترفه ضد الإسلام من جرائم وآثام ؟!

* *

● النظرية الديمقراطية :

كانت النظرية الديمقراطية - كما قلنا آنفاً - هى « البوابة الواسعة » التى زحف عن طريقها التحول التشريعى ، واستقر فى أذهاننا أننا أحرار فيما نمنع وما نبيح ، وأننا مقيَّدون بشريعة أحكمها اللّه الذى يعلم المصلح من المفسد، وصارت المبادىء الديمقراطية هى « الإله المعبود والمطاع » ؟!

وضربنا عرض الحائط بما أنزل اللّه فى كتابه ، واعتدينا اعتداءً صارخاً على حقوق اللّه علينا وما اختص به نفسه وهو « الحكم » .

﴿ إِنِ الحُكْمُ إِلا للّه ، يَقُصُّ الحَقَّ ، وَهُوَ خَيْرُ الفَاصِلِينَ ﴾ (١) فجعلنا الحكم للديمقراطية ، وجعلناها « خير الفاصلين » ؟! وقد غاب عنا أمر فى غاية الأهمية والخطورة ، وهو التفرقة بين الدستور الذى يجب أن تخضع له الأمة بلا نزاع . وبين الجهاز البَشرى الذى يتولى تطبيق ذلك الدستور بلا نزاع كذلك .

فالدستور الواجب على الأمة تطبيقه هو شريعة اللّه فهى ملزمة باتباع هذه الشريعة قولاً واحداً . والسيادة فى هذا الجانب للّه لا للأمة ، ولا للشعب . ولا يصح أن يقال فيه إن الأمة هى مصدر السُلطات . فهذا القول لم يأذن اللّه به .

أما الجانب الثانى ، وهو الجهاز البَشرى الذى يتولى تطبيق ذلك الدستور ، ويسوس الرعية على هداه . فهذا فعلاً من اختصاص الأمة ، فهى تختار لهذا الأمر أصلح أبنائها للقيام به . ولها الحق فى عزلهم إذا لم يلتزموا به وتولية

---

(١) الأنعام : ٥٧

غيرهم من أهل العلم والصلاح المؤهلين للقيادة والتوجيه . وهنا يصح أن يقال : إن الأمة مصدر السُلطات . وبهذا يفارق نظام الحكم فى الإسلام الأسس والمبادىء الديمقرطية الوضعية ؟!

ولكننا تنكبنا الصراط وخلطنا بين الأمرين وزعمنا أن الأمر كله لنا ، فاستبحنا لأنفسنا حق التشريع المخالف لشريعة الله . وهذه هى كارثة الكوارث التى حلّت بالمسلمين من جرّاء التقليد الأعمى لحضارة الغرب .

* *

● غفلة خاصة :

ويلوح لنا الآن أن الناس وقعوا فى غفلتين إحداهما خاصة بالمسلمين ، والأخرى عامة .

أما الغفلة الخاصة بالمسلمين فهى عدم إدراكهم لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللَّهَ وأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِى الأَمْرِ مِنكُمْ ... ﴾[1].

فهذه الآية الكريمة تُلزم المسلمين بطاعة الله وطاعة رسوله طاعة مطلقة من كل قيد . ثم تُلزمهم بطاعة أولى الأمر إذا التزموا بما أنزل الله وبما بيّن رسوله . وهذا يُفهم من أن القرآن أظهر طاعة الرسول عقيب طاعة الله . أما أولوا الأمر فلم يُفْرِد طاعتهم إفراداً وإنما طوى ذكرها لتندرج فى طاعة الله وطاعة رسوله . هذا قيد أول فى طاعة أولى الأمر .

أما القيد الثانى فهى طاعة مقيَّدة بقوله تعالى : ﴿ مِنكُمْ ﴾ أى منكم أنتم أيها المؤمنون المُنادَوْن بقوله تعالى فى صدر الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ ... ﴾ .

---

(١) النساء : ٥٩

ومعنى هذا أن أولى الأمر تجب طاعتهم بالشروط الآتية :

١ - أن يتحقق فيهم وصف الإيمان بالله وبما أنزل .

٢ - أن يكونوا طائعين لله ولرسوله لا مجرد مؤمنين .

٣ - أن يكونوا فعلاً من جماعة المؤمنين لا من غيرهم ، فولاية غير المؤمن على المؤمن باطلة ، وإذا حدثت فعلاً فلا تجوز طاعتهم فضلاً عن وجوبها .

أقول : غفل المسلمون عن هذه الحقائق حين خضعوا لولاية الأجنبى عنهم . ثم حين احتكموا إلى قوانين فرنسا وبريطانيا ، وظل العمل بها سارياً حتى بعد رحيل الاستعمار عن بلادهم . ثم عطّلوا كتاب الله وسُنّة رسوله فمحوا شطر الرسالة ، وقَصّرُوا أيمًا تقصير فى شطرها الآخر .

هذه هى الغفلة التى وقع فيها المسلمون . ثم استمرأوها واستعذبوا مذاقها وهى السم الزعاف . فكان جزاؤهم جزاءً وفاقاً . هواناً على أنفسهم وعلى الناس . وضياعاً فى أوطانهم وخارجها .

﴿ وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ، فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ، وَإِنَّ كَثِيراً مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ﴾ (١) فالهوان الذى بمرح فيه المسلمون الآن ، ويسبحون إنما هو إصابة من الله لهم ببعض ذنوبهم . هذا جزاؤهم فى الدنيا . ﴿ وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِن بِآيَاتِ رَبِّهِ ، وَلَعَذَابُ الآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰ ﴾ (٢) .

* *

---

(١) المائدة : ٤٩ (٢) طه : ١٢٧

● الغفلة العامة :

من المعروف أن مصطلح الديمقراطية الذائع الصيت الآن مصدره الأصيل هو الفكر اليونانى القديم ، ولا يكاد كاتب الآن يتعرض لنشأة الديمقراطية فى العصور الحديثة إلا ويرجعها إلى ذلك الأصل .

ومعلوم - كذلك - أن الفلسفة اليونانية القديمة التى أُخِذ عنها هذا المصطلح كانت فلسفة وثنية مشوهة ، تقوم على مبدأ تعدد الآلهة ، بل بَشريتهم ؟! كل إله ينتمى إلى أسرة من الآلهة وتتوالد منه هو آلهة أخرى . والآلهة عندهم درجات . فيهم الإله الكامل ، وفيهم أنصاف الآلهة وهم - أعنى آلهة اليونان القدماء - يتصارعون ويبغض بعضهم بعضاً ، ويخدع الإلٰه منهم مَن يريد خداعه ، ولهم عشيقات يرتكبون معهن المنكر .

فسيد الآلهة عندهم - چوبيتر - إذا أراد أن يستمتع بواحدة من عشيقاته ، فإنه يخدع زوجته « هيرة » ويرسل عليها الغمام حتى لا تفاجئه مع تلك « الحظية » وهما فى وضع مشين ؟!

كما كان « چوبيتر » - هذا - يكره إله الطب « استولاب » لأنه يداوى المرضى فيحرم « چوبيتر » من تحصيل الضرائب على الموتى ؟! (١) .

ولما اهتدت تلك الفلسفة فى أحد أطوارها إلى عقيدة التوحيد ، وآمن بعض فلاسفتها بعقيدة الإلٰه الواحد جاءت بعض تصوراتهم الفلسفية حول عقيدة التوحيد مثيرة للضحك ، فهذا « أرسطو » المسمى بـ « المعلم الأول » فى تاريخ الفلسفة والمعرفة ينفى عن « اللّٰه » صفتى العلم والإرادة ، فاللّٰه عنده لا يعلم الجزئيات ولا الكليات ؟! بل لا يعلم نفسه ؟! وليست له إرادة ؟؟ وكان هدف « أرسطو » من هذا أن ينزِّه اللّٰه من النقائص فرماه بأشنع النقائص ؟!

وإذا أردتَ نموذجاً آخر من تلك الفلسفة فاقرأ جمهورية « أفلاطون » أحد

---

(١) انظر الأديان القديمة فى الشرق ، للأستاذ الدكتور رءوف شلبى طبع دار الشرق - ص٣٣ .

فلاسفة اليونان الكبار ، فسترى فيها العجب العاجب من الفكر والتصورات : مثل شيوعية « الفروج » والتناسل بين الطبقة الحاكمة أو التى ستؤهل للحكم . وتصور هذا « الأفلاطون » أن حكام الشعوب حين لا يعرفون لهم آباء معينين ، ولا أمهات معينات ، يعدلون فى الحكم ويسوون بين الرعية ، لفراغ أنفسهم من التعصب لقوم أو عشيرة أو أقرباء ، هذه الملامح الموجزة عن الفلسفة اليونانية القديمة تريك إلى أى مدى كانت تلك الفلسفة تهيم فى الضلال والتضليل من حيث أرادت الإصلاح أو لم ترد .

ومعنى هذا أن اليونان فى ذلك الوقت لم يكن بين أيديهم كتاب منزّل ، ولا رسالة هادية . بل كانوا فى جاهلية جهلاء . فإذا وضعنا الديمقراطية المأخوذة عنهم تحت هذه المقاييس أدركنا أن القوم اجتهدوا ما وسعهم الجهد لوضع نظام يقربهم إلى العدل ويجنبهم الظلم والاستبداد . ولم يكن لديهم - بل لم يعرفوا قط - كتاباً معصوماً يهديهم سواء السبيل .

ولنا أن نتساءل - بناء على ما تقدم - : هل للناس وقد بعث اللّه إليهم الرسل مبشرين ومنذرين ، وأنزل معهم الكتاب ليحكم بين الناس بالحق ، هل لهم أن ينتكسوا إلى الوراء ، وتسيطر عليهم قِيَم ومبادىء أرضية كان مبتدعوها فى حاجة إليها ، ثم زالت تلك الحاجة بعد رسالات الهدى والنور ؟! ألستَ معى أن هذه غفلة لم يسلم منها شرق ولا غرب .

وإذا كانت أوروبا لم تكن تمتلك كتاباً سماوياً مصوناً من الخلط والتحريف يبيِّن لها حدود ما أنزل اللّه فاستلهمت فكر اليونان وحضارتهم فى الفقه الدستورى كما استلهمته فى مجالات أخرى لا حصر لها فى نهضتها المعاصرة . فما بال المسلمين وقد كفاهم اللّه بالإسلام ، وهداهم إلى طرق السعادتين فى الدنيا والآخرة ، ما بالهم يشعلون أعواد الثقاب ليستضيئوا بها وشمس الهدى ساطعة فى سمائهم ، لم يحل بينهم وبينها ضباب ، ولم تحجبها غيوم ؟! أجل إن فى كتاب اللّه وسُنّة رسوله غنىً وأى غنى . هو كما قال الشاعر الحكيم :

لا تذكروا الكتب السوالف قبله جاء الصباح : فأطفأ القنديلا

* *

● كليات الحقوق :

ومن التعتيم المتعمد ضد شريعة اللّه ، ومن الآثار الواضحة لاعتناق الفكر الديمقراطى بشقيه :

* بشرية التشريع والتقنين . وهذا باطل شرعاً وإيماناً .

* وبشرية الإدارة الحاكمة . وهذا جائز شرعاً وإيماناً ، بل هو واجب بشروطه .

من التعتيم والآثار المشار إليها قيام كليات الحقوق فى العالَم الإسلامى .

فهى من جهة أقيمت لتزاحم شريعة اللّه ، وقد كان ذلك فعلاً . ومن جهة قامت كليات الحقوق بمثابة أنهار يتدفق فيها الفكر البَشرى ، من كل مِلّة ، فى مجال التشريعات والتقنينات الوضعية بدوافع ذاتية من النظم الحاكمة فى العالَم الإسلامى ؟!

الشغل الشاغل فى كليات الحقوق لمنسوبيها - أساتذة وطلاباً - هو درس القوانين الوضعية البشرية ، عامها وخاصها ، قديمها وحديثها ، جنائيها ومدنيها . إنها أوكار أو قلاع لتشريعات البَشر . أما التشريع الإسلامى فيحتل منها زاوية ضيقة لدراسة فقه الأسرة المسمى الآن بـ « الأحوال الشخصية » تزويجاً وتطليقاً ونفقة وحضانة وإرثاً . أما أقسام التشريع الجنائى والمدنى بفروعه المختلفة فلا وجود له فيها . وإن شئت فاعمد إلى أى كتاب يدرسه طلاب الحقوق ، فإنك ستراه مشحوناً بالنظريات والآراء والشروح لرجال القانون من شتّى أنحاء العالم . دراسة القوانين العالَمية نوع من الثقافة العالمية . فلو كان غرضنا من تدريسها ودراستها هو مجرد الإلمام بها ، والاستفادة منها فيما لم يصطدم بنظمنا الإسلامية لما كان فى ذلك غضاضة ، ولكننا نعكف عليها لأنها النظام المعمول به على امتداد البلاد خارج نطاق أروقة الجامعة ومدرجاتها .

ومنها يتخرج رجال القضاء والنيابة والمحاماة ، الذين يتولون الفصل فى الخصومات والإعداد لذلك الفصل ثم الترافع والدفاع والوكالة عن المتنازعين أو المتهمين ، ورحم اللّه الإمام عبد الحليم محمود شيخ الأزهر الأسبق ، فهو الرجل الوحيد من رجال الأزهر الذى كان يدعو إلى إلغاء كليات الحقوق ، على أن تقوم مقامها كليات للشريعة . وقد اتخذ بعضنا من دعوة الشيخ - رحمه اللّه - وسيلة للتندر بالفكر العقيم الرجعى ؟!

وليس هذا بغريب على مجتمع عمل فيه الاستعمار على محاربة الإسلام وخطّط فيه لتعليم يُحَوِّل عقول المصريين إلى عقول أوروبية تحملها رءوس مصرية ؟!

* *

● أكاديمية الشرطة :

وإلى جانب كليات الحقوق أنشئت قلعة أخرى لرعاية التشريع الوضعى وحمل الناس عليه ، وهى أكاديمية الشرطة التى يتخرج منها ضباط الشرطة ، جنود وزراء الداخلية فى أقسامها ونقطها . إن لُحمة وسُدى هذه القلاع هو التشريع الوضعى . أما شريعة اللّه فلها الفتات نظرياً وعملياً .

* *

● شريعة واحدة ، وحقوق ثلاث :

وقبل تطوير الأزهر الأخير كان فى البلاد كلية واحدة للشريعة ، وفى نفس الوقت كان فيها ثلاث كليات للحقوق هى كليات جامعة القاهرة ، وعين شمس ، والإسكندرية ، مع تزايد تعداد الطلاّب فى أية كلية للحقوق على طلاّب كلية الشريعة . وهذا طبعاً ناشىء عن حاجة البلاد . فما قَلّت حاجة البلاد إليه ،

وهى الشريعة الإسلامية : قَلَّت الأرصدة المدخرة له . وما كَثُرت حاجات البلاد إليه ، وهى التشريعات الوضعية الوافدة ، كَثُرت الروافد التى تفى بحاجات البلاد فيه .

ولما طُوِّر الأزهر كان من خطط التطوير أن يغزو القانون الوضعى كلية الشريعة ، ولم يؤذن للشريعة أن تنير كليات القانون الوضعى ؟!

تُرى : هل تم ذلك بحسن نيَّة - نرجو - أم هو أمر دُبِّر بليل كما يقول المثل .. ؟!

* * *

obeikandl.com